

الكرامة

كرامة الوطن من كرامة المواطن

رياح سبتمبر وخيمة التوريث
رعوف عباس

19 سبتمبر 2006

تذكر الرأي العام المصرى مع بداية شهر سبتمبر مرور ربع قرن على "غزوة" سبتمبر 1981، التى قام بها الرئيس أنور السادات ضد أعداء مصر المعارضين لسياسته الخرقاء فى الإدارة السياسية لما أسفرت عنه حرب أكتوبر 1973 مما أدى إلى تبيد كل ما بُدِّلَ من جهد ومال وعرق ودماء من أجل نيل رضاء وثقة أمريكا، وهو ما أثار معارضة قوية ضد سياسة السادات شملت جميع المهتمين بالشأن العام على إختلاف إتجاهاتهم ومشاربهم ومنطلقاتهم الفكرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وجميع رموز الحركة السياسية المصرية من الرجال والنساء على السواء. وضع السادات هذه الرموز على غير موعد فى سجون طره وأبى زعبل والقناطر الخيرية فى سبتمبر 1981.

كانت إعتقالات سبتمبر 1981 تعبيراً عن أزمة النظام الذى خيل للسادات أنه ثورة جديدة، أو قل إن شئت إنقلاباً على كل ما حققته ثورة يوليو من إنجازات على يد جمال عبد الناصر. كانت كتيبة المناهقين تنفخ فى السادات ليبدو فى مراهيم المقعرة عملاقاً، حكيماً، ملهماً، كبير العائلة المصرية، وعمدة مصر، الرئيس المؤمن، إلى غير ذلك من أوصاف صدقها الرجل -شأنه فى ذلك شأن غيره من الطغاة- فأحس بتماهى مصر فى شخصه فلم يعد السادات ومصر وجهين لعملة واحدة، بل اقتنع أنه ما رمى إذ رمى ولكن مصر رمت، فهو مصر، من إنتقده كان خائناً لمصر يجب القضاء عليه.

وهكذا وصل السادات مع المعارضة المصرية إلى نقطة اللاعودة، فألقى برموزها فى غياهب السجون وصادر صفحتها وتعقب كل صاحب رأى معارض فى الجامعات والإعلام فقام بفصل الأساتذة ونقلهم فى وظائف خارج الجامعة. وخيل للسادات أن الشعب يبارك ما فعل ضد "أعداء مصر" إفسرَ الوجوم الذى استقبل به المصريون هذا الحدث الجلل على أنه قبول وتأييد. حتى كان حادث المنصة فى 6 أكتوبر، بعد شهر واحد من سبتمبر عندما تم اغتيال السادات فى أشد بقاع مصر تأميناً ومنعه بطريقة درامية يؤكد كل من درسها من خبراء الأمن فى الغرب أن الإغتيال لا يمكن أن يتم بهذه الصورة إلا بتدبير جهاز مخابرات راق، لعب دور العقل المدبر، لعله استطاع إستخدام تنظيم الجهاد ليوذى مهمة التخلص من السادات بعد أن أصبح عبئاً على "الأصدقاء" تماماً كما فعل الموساد مع تنظيم القاعدة فى "غزوة" مانهاتن (11 سبتمبر 2001). وعندما خلف نائب الرئيس رئيسه، كان من الطبيعى أن يفرج عن جميع المعتقلين من ضحايا "غزوة" سبتمبر لتهيئة الأجواء لعهد جديد جاء إمتداداً لنظام السادات بكل المعايير. إنتهج سياسة "الإحتواء" تجاه القوى السياسية المشاركة فى الحياة الحزبية مع أتباع سياسة الترغيب والترهيب مع غيرهم. نظام يلعب فيه قانون الطوارئ والمحاكم العسكرية دورهما فى إبقاء كل طرف داخل الخانة المحددة له، وترك ما بقى من مساحة فى المسرح السياسى لمختلف أجهزة الأمن التى استطاعت أن تدفع برجالها إلى المناصب القيادية فى الجامعات والإعلام، ومختلف مرافق البلاد وأن تحكم قبضتها على المشهد السياسى.

وبعد ربع قرن من "غزوة" سبتمبر 1981 باتى ذكُر الحركة السياسية المصرية لذلك الحدث هذه الأيام عميق الدلالة بإعتبار ما وصلت إليه أحوال البلاد من تدن فى مختلف المجالات: إقتصادياً جعلت سياسة الخصخصة إقتصاد مصر ينافس إقتصاديات أفقر الدول الأفريقية، وإجتماعياً ضاقت نخبة الأثرياء حجماً وإتسعت ثرواتهم إتساعاً فلكياً، بينما إزداد الفقراء فقراً وأصبحوا يمثلون أغلبية المصريين بعدما تأكلت الطبقة الوسطى وأصبح نحو نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر على نحو غير مسبوق فى تاريخ مصر الحديث، وأصبح لدينا جيلان متداخلان، من ملايين العاطلين الذين يتزايدون مع كل إشراقة شمس، وثقافياً أصبح لدى مصر أسوأ نظام تعليمى فى الإقليم، وخبث شمس البحث العلمى التى أشرفت فى مطلع الستينيات من القرن الماضى وهبط المستوى الفنى، وسياسياً حكم مصر بدستور 1971 الذى أصبحت معظم موادها غير ذات موضوع فلم تعد مصر إشتراكية "على نحو ما جاء بالدستور" وتخلت الدولة عن إلتزاماتها الإجتماعية تجاه الشعب التى كفلها الدستور، وتركزت كل السلطات فى يد رئيس الجمهورية، الذى يملك مفاتيح الحركة والسكون، ولكنه يفضل استخدام مفاتيح السكون على مفاتيح الحركة، ولا حدود لمدة ولايته، وعندما عدلت المادة 76 من الدستور لتسمح بتعدد المرشحين للرئاسة جاء بناؤها مسخاً يجعل من الترشيح تعييناً لمرشح بعينه وسط "كومبارس" من المرشحين الشكليين وبقيت المادة 77 على حالها تنص على إنتخاب الرئيس "لمدد أخرى" وعلا الفساد فأصبح المصريون يرونه ويسمعونه ويتنفسونه إلى درجة الإختناق.

وسياسياً أيضاً تضاعف دور مصر الإقليمي إلى دور ساعي بريد أو جندى مراسلة عند "الأصدقاء". ودولياً لم يعد لنا إعتبار لخصه وزنا فأصبحت ماليزيا أثقل ووزنا منا وأعز قيمة، وورثت جنوب أفريقيا ما كان لنا من صدارة في أفريقيا، وتحول دورنا في السودان إلى دور من الدرجة الرابعة.

ومع كل هذا السكون الذي أصاب النظام المصري بكل أمراضه هناك سعى حثيث لتوريث الحكم إلى نجل الرئيس، فوحت فيه الأحزاب القائمة لتشجيع عجلته مقابل وعود، وجمدت من أجله إنتخابات المجالس المحلية حفاظاً على الأغلبية التي إستولى عليها الحزب الحاكم من مقاعد تلك المجالس، ومن الواضح أن الوريث المرتقب يمر بمرحلة إعداد مكثف فيتخذ من القرارات ما يدخل في إختصاص الرئيس، ويجوب البلاد بمراسم رئاسية وتجري إتصالات خارجية بطائرات خاصة ترافقه حاشية من كبار المسؤولين، وركزت جوقه النفاق كل جهدها لتمرير التوريث فنصبوا المرأيا المقرة للتضخيم من حجم الوريث، وشنوا حملة شعواء ضد قوى المعارضة التي رفعت شعار، "لا للتمديد" فتم التمديد بواجهة قمعية امتهنت فيها حقوق الإنسان على مرأى ومسمع من العالم كله، ونال الشباب من النشاطاءغصيباً كبيراً من الأذى الذي لم يسلم منه أحد حتى القضاة. كما ترفع حركة المعارضة شعار "لا للتوريث" وهو شعار يمر الآن بمرحلة اختبار فيتم ترهيب أصحاب الأقلام التي تقف ضد التوريث الى حد إتباع أساليب البلطجة والخطف والإعتداء وتلفيق القضايا.

ولعل ذلك يفسر هذا الإهتمام الكبير من جانب الحركة السياسية المصرية بذكرى "غزوة" سبتمبر 1981، فإذا كان توجيه النقد الصريح للرئيس ونظامه يواجه اليوم باتهام صاحبه بإهانة الرئيس، وتمتد التهمة إلى كل من ينتقد رئيساً أجنبياً من "أصدقاء" الرئيس فيقدم من يتهم بها إلى محكمة الجنايات على حين قدم صاحب العبارة التي قتلت مايزيد على الألف مواطن مصري إلى محكمة الجنج. فلا مفر من أن يذكر أصحاب الأقلام الوطنية بغزوة سبتمبر 1981 فهم يريدون تذكير كتيبة الإنتهازيين المنافقين بأنهم يلعبون في الوقت الضائع لأن شمس النظام في طريقها إلى الأفول.

وإذا كنا نتذكر اليوم سبتمبر 1981 فلا بد أن نتذكر سبتمبر آخر سبقه بمائة عام، ويوم مشهود من أيامه هو 9 سبتمبر 1881 ففي ذلك اليوم خرجت جموع النخبة السياسية المصرية التي ضمت أعيان البلاد والمتقفين وضباط الجيش الوطنيين في مظاهرة فائقة التنظيم قادها الضابط الفلاح أحمد عرابي، على رأس فرقة عسكرية يظاهرها المدنيون الذين أحاطوا بالميدان وسدوا منافذه وأنابوا عنهم أحمد عرابي لتقديم مطالب الأمة بإقامة حكم دستوري يرتكز على دستور تعدد جمعية وطنية، وإقالة وزارة رياض باشا الذي طغى وتجبر فألقى بالأحرار في غياهب السجون وأختطف رجاله المعارضين وألقى بهم في النيل ليلقوا حتفهم ونفى بعض الشخصيات الكبيرة خارج البلاد وإدارة شئونها.

لم يجد قادة الحركة الوطنية عندئذ من الأعيان والمتقفين وضباط الجيش مخرجاً لتلك الأزمة إلا بالإتحاد حول برنامج عمل وطني للحد من الهيمنة الأجنبية على اقتصاد مصر، والحد من السلطة المطلقة للخديوى بإقامة حكم نيابي قائم على دستور يضعه ممثلو الشعب في ظل وزارة يرأسها محمد شريف باشا والمعروف بمناصرته للحكم الدستوري وتأييده للحركة الوطنية.

وفي ذلك اليوم المشهود من تاريخ مصر الحديث "9 سبتمبر 1881" خرج الخديوى محمد توفيق للقاء أحمد عرابي الذي كان يجلس فوق صهوة جواده رافعاً سيفه خرج الخديوى خائر العزيمة محتمياً بالقنصلين الإنجليزى والفرنسى الذين أوصياه بأن يكون حازماً مع أحمد عرابي، فسأل عرابي عن أسباب وجود العسكر والأهالي على هذا النحو، فقال له عرابي أنه جاء ليقدم مطالب الأمة، عندئذ رد الخديوى بقوله: ألستم من عبيد إحساننا؟! فرد عليه الضابط الفلاح المصري الثائر "سنامتاعاً أو عقاراً ولن نورث بعد اليوم".

قالها عرابي في وجه الطاغية منذ 125 عاماً، وقال جمال عبد الناصر مخاطباً الفلاحين من 54 عاماً "ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعمار" فهل يظن أولئك الذين ينصبون خيمة التوريث، ويطلقون البخور للوريث المرتقب، ويتناولون على المعارضين الوطنيين الشرفاء، أن مصر عقت فلن تنجب عرابياً آخر، أو عبد الناصر آخر؟! وهل تصمد خيمة التوريث أمام تلك الرياح العبقرية التي شهدتها مصر في سبتمبر 81 من القرنين التاسع عشر والعشرين؟!!